



PDF

www.alanba.com.kw/Business

8 دول ضمن «أوبك+» قررت زيادة إنتاجها بواقع 206 آلاف برميل يوميا اعتباراً من أبريل المقبل

الكويت تزيد إنتاجها النفطي 16 ألف برميل.. إلى 2,596 مليون

- طارق الرومي: الكويت تواصل دعمها لآليات العمل المشترك ضمن تحالف «أوبك+»
- دول التحالف أكدت عزمها تعويض كامل كميات الإنتاج الزائدة منذ شهر يناير 2024
- مواصلة متابعة وتقييم ظروف السوق بشكل دقيق ضمن الجهود المستمرة لدعم استقرار السوق
- الدول الثماني ستعقد اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق.. والاجتماع القادم في 5 أبريل
- الإجراء سيوفر فرصة لتسريع عملية التعويض.. ومراقبة الالتزام من اللجنة الوزارية المشتركة
- 62 ألف برميل زيادة إنتاج السعودية إلى 10.166 ملايين برميل.. و9,637 ملايين إنتاج روسيا

جهودها المستمرة لدعم استقرار السوق. وأكدت دول تحالف «أوبك+» مجددا أهمية تعني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لزيادة، أو إيقاف، أو إعادة التدرجية لتعديلات الإنتاج التطوعية، بما في ذلك برميل يوميا لشهر أبريل 2026. وذلك في إطار تطبيق مسار التخرج من اتفاق خفض الطوعي للإنتاج النفطي. ويأتي هذا القرار في ضوء النظرة المستقرة للاقتصاد العالمي وأسس السوق الإيجابية الحالية، حيث قررت الدول الثماني المشاركة بالتصالح استئناف إعادة كميات التعديلات الإضافية التطوعية البالغة 1.65 مليون برميل يوميا التي أعلن عنها في أبريل 2023، بشكل جزئي أو كامل، تدريجيا، حسب متغيرات السوق. وكانت هذه الدول قد سبق وأعلنت عن تعديلات تطوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023، وستواصل الدول الثماني المشاركة متابعة بشكل دقيق، وفي إطار

على إدارة مرحلة التخرج بصورة متدرجة ومسؤولة، في ضوء تعافي في الطلب على النفط بصورة موسمية وبما يحذر من التقلبات غير المبررة في السوق ويدعم تعافي الاقتصاد العالمي. وبالتالي يبلغ معدل إنتاج الكويت 2,596 مليون برميل يوميا لشهر أبريل 2026. وذلك في إطار تطبيق مسار التخرج من اتفاق خفض الطوعي للإنتاج النفطي. ويأتي هذا القرار في ضوء النظرة المستقرة للاقتصاد العالمي وأسس السوق الإيجابية الحالية، حيث قررت الدول الثماني المشاركة بالتصالح استئناف إعادة كميات التعديلات الإضافية التطوعية البالغة 1.65 مليون برميل يوميا التي أعلن عنها في أبريل 2023، بشكل جزئي أو كامل، تدريجيا، حسب متغيرات السوق. وكانت هذه الدول قد سبق وأعلنت عن تعديلات تطوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023، وستواصل الدول الثماني المشاركة متابعة بشكل دقيق، وفي إطار



الإنتاج بمقدار 206 آلاف برميل يوميا لشهر ابريل الجديد يعكس حرصها



طارق الرومي وأشاد الوزير بقرار الدول الثمانية رفع إجمالي

والعراق بواقع 26 ألف برميل يوميا ليبلغ 4,299 ملايين برميل يوميا، كما سترفع إنتاج الجزائر بواقع 6 آلاف برميل ليصل إلى 977 ألف برميل يوميا. في هذا السياق، شارك وزير النفط طارق الرومي بالاجتماع، بمشاركة وفد رسمي ضم الممثل الوطني لدولة الكويت لدى منظمة «أوبك» الشيخ عبدالله الصباح. وفي تصريح صحفي صادر عن وزارة النفط، أكد الرومي أن الاجتماع يأتي في إطار المتابعة الدورية السوق النفطية، ومراجعة أوضاع العرض والطلب، ومدى التزام الدول المشاركة بمسار التخرج المتفق عليه، بما يسهم في دعم استقرار السوق وتعزيز أمن الإمدادات خلال المرحلة الحالية. وأضاف أن الكويت تواصل دعمها لآليات العمل المشترك ضمن تحالف «أوبك+» والمشاركة الفاعلة في المناقشات الرامية إلى تحقيق توازن مستدام في السوق النفطية، وبما ينسجم مع المؤشرات الفعلية للسوق العالمية ومتطلبات الاستقرار على المدى المتوسط.

وكالات: عقدت الدول الثماني الأعضاء في مجموعة «أوبك+» التي تضم السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، اجتماعا عبر الاتصال المرئي أمس، لمراجعة مستجدات السوق البترولية وآفاقها المستقبلية، حيث اتفقت على تعديل الإنتاج بمقدار 206 آلاف برميل يوميا، وسيبدأ هذا التعديل في أبريل 2026. ووفقا لمستوى الإنتاج المطلوب من كل دولة، فإن إنتاج الكويت سيرتفع بواقع 16 ألف برميل يوميا، ليصل إلى 2,596 مليون برميل يوميا، وسيرتفع إنتاج المملكة العربية السعودية بواقع 62 ألف برميل إلى 10,166 مليون برميل يوميا، وروسيا بواقع 62 ألف برميل ليصل إنتاجها إلى 9,637 ملايين برميل يوميا. فيما سيرتفع إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة بواقع 18 ألف برميل ليبلغ نحو 3,429 ملايين برميل يوميا، وسيرتفع إنتاج سلطنة عمان بواقع 5 آلاف برميل ليصل إلى 816 ألف برميل يوميا، كما سيرتفع إنتاج كازاخستان 10 آلاف برميل ليصل إلى 1,579 مليون برميل يوميا.

الدولة	الزيادة في الإنتاج (ألف برميل يوميا)	الإنتاج المطلوب لشهر أبريل 2026 (ألف برميل يوميا)
الجزائر	6	977
العراق	26	4,299
الكويت	16	2,596
المملكة العربية السعودية	62	10,166
الإمارات العربية المتحدة	18	3,429
كازاخستان	10	1,579
سلطنة عُمان	5	816
روسيا	62	9,637
المجموع	206	

نظراً لأضرارها البيئية.. ومهلة 10 سنوات لاستمرار استيراد قطع غيارها

«التجارة» تحظر تصنيع واستيراد أحد أنواع أجهزة التكييف

تعديل خطوط إنتاجها وبدء التصنيع باستخدام غازات تبريد بديلة. الجدير بالذكر، أن أجهزة التكييف التي تعمل بوسيط التبريد (R22) كانت منتشرة جدا لسنوات طويلة، لكنها أصبحت تعد اليوم قديمة تقنيا ولها عدة عيوب بيئية واقتصادية وفنية، كما أن كفاءة استهلاك الطاقة فيها تعتبر أقل من أجهزة التكييف التي تعمل بوسيط التبريد (R410A) أو (R32)، فضلا عن أن أداء تبريدها عادة ما يكون أقل تطورا مقارنة بالأنظمة الحديثة.

قطع غيار هذه الأجهزة لمدة 10 سنوات تبدأ اعتبارا من تاريخ صدور القرار. ومنحت المادة الخالفة من القرار المصانع مدة 3 سنوات حتى يتسنى لها



طارق عرابي حضرت وزارة التجارة والصناعة استيراد وتصنيع أجهزة التكييف التي تعمل بوسيط التبريد (R22) والمعروف باسم «فريون 22»، وذلك بناء على توصية صادرة عن كل من الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة، نظرا لما لهذه الأجهزة من أضرار بيئية تؤثر على طبقة الأوزون وتتسبب في تاكلها. وقد أصدر وزير التجارة والصناعة أسامة بودي قرارا وزاريا حمل رقم 19 لسنة 2019، نص في مادته الأولى على حظر استيراد أجهزة التكييف التي تعمل بوسيط التبريد (R22)، فيما استئنفت المادة الثانية من القرار السماح باستيراد

172 مليون دولار لتطوير رصيف ميناء الشعبية

إضافية ضمن مرافق الميناء. وتتضمن منشأة الذراع الشمالي، رصيفين، 31 و32، وعند تشغيلها، ستتولى تحميل المنتجات المكررة بما يخدم العمليات التشغيلية لشركة البترول الوطنية الكويتية.

والكهربائية، ويهدف إلى تعزيز قدرات الميناء على التعامل مع المنتجات النفطية المكررة، يتألف رصيف الشعبية النفطي من عدة منشآت، تشمل جسر الاقتراب، ومنشأة الذراع الشمالي، ومنشأة الذراع الجنوبي، مع خطط لتطوير مشاريع

قالت مجلة «ميد» إن شركة البترول الوطنية الكويتية قررت ترسية عقد بقيمة 172 مليون دولار لتطوير منشأة الذراع الجنوبي الجديدة في رصيف ميناء الشعبية النفطي. ويغطي نطاق العقد الأعمال المدنية والبحرية والميكانيكية

لفرعي تعبئة الغاز المسال في «الشعبية» و«أم العيش» 12,89 مليون دولار لتوريد 320 ألف أسطوانة غاز مسال

مصفى صالح وافقت لجنة الشراء العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية، على ترسية المناقصة الخاصة بتوريد عدد 320 ألف

يمكن للمسافرين استخدامها بعد عودة حركة الطيران لإعادة إصدار التذكرة أو تعديل موعد السفر

قيمة تذاكر سفر الرحلات الجوية الملقاة.. محفوظة

وأوضحت المصادر أن تلك المبالغ ستبقى متاحة ضمن نظام Credit Shell المعتمد، بحيث تظهر التذاكر في أنظمة الحجز الخاصة بالشركات، ويمكن للعملاء بعد انتهاء الأزمة واستئناف حركة الطيران التواصل مع الناقل الجوي لإعادة إصدار

أكدت مصادر لـ «الأنباء» أن قيمة تذاكر رحلات الطيران التي ألغيت نتيجة إغلاق المجال الجوي تم حفظها بالكامل لصالح العملاء كصيد دائن لدى شركات الطيران.

على إبراهيم ذكرت مجلة «ميد» أن منتجي الكيماويات والبتروكيماويات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجهون إلى تبني سياسات أكثر تحفظا في الإنفاق الراسمي خلال عام 2026، في ظل متغيرات سوقية وتشغيلية تشير إلى دخول القطاع مرحلة إعادة توازن بعد سنوات من التوسع المكثف.

وقالت المجلة إنه خلال النصف الأول من العقد الحالي ضخت الشركات الإقليمية استثمارات كبيرة في مشاريع التكوير والبتروكيماويات والكيماويات المتخصصة بهدف رفع الطاقات الإنتاجية وتعزيز التكامل الصناعي. ومع اقتراب عدد كبير من هذه المشاريع من مراحل التشغيل باتت الشركات تتقرب من تحقيق أهدافها التوسعية على المدى القصير والمتوسط، ما يقلل الحاجة إلى

تعديل مسمى وكيل الرقابة في «التجارة»

لمدير عام الرقابة التجارية وحماية المستهلك

تعديل لعبارة «وكيل قطاع الرقابة وحماية المستهلك»، لتصبح «مدير عام الرقابة التجارية وحماية المستهلك»، وذلك أيضا وردت في القرار الوزاري رقم 91 لسنة 2025 المشار إليه.

المنظمة لشروط نقل المفتشين التجاريين من موظفي وزارة التجارة العاملين في فرق الطوارئ (النوبات). واشتملت المادة الأولى من القرار الوزاري الجديد الذي حمل الرقم 18 لسنة 2026، على

طارق عرابي أصدر وزير التجارة والصناعة أسامة بودي تعديلا على القرار الوزاري رقم 91 لسنة 2025 والمتعلق بالأحكام

إطلاق موجة جديدة من الاستثمارات الضخمة في الأجل القريب. في المقابل، يواجه القطاع ضغوطا من جانب الطلب العالمي، حيث أدى تباطؤ نمو الاستهلاك الصناعي وتراجع هوامش الربحية، إلى دفع الشركات لمراجعة خططها الاستثمارية والتكوير على تحسين الكفاءة التشغيلية وتعظيم العائد على الأصول القائمة بدلا من التوسع السريع.

من التوسع إلى الكفاءة.. سياسات إنفاق جديدة للبتروكيماويات بالمنطقة



الصورة مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي

الكثيف إلى مرحلة تحسين الربحية وتعزيز القيمة المضافة، بما يشمل مشاريع التحول نحو الكيماويات المتقدمة، والمنتجات منخفضة الكربون، والتكامل بين سلاسل التكوير والبتر وكيمويات. وعلى المدى المتوسط، من المرجح أن يبقى الإنفاق الاستثماري في القطاع مرتبطا بثلاثة عوامل رئيسية:

1 - اتجاهات الطلب العالمي على المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية. 2 - مستويات هوامش الربحية وتكاليف التمويل. 3 - سياسات التحول الصناعي المرتبطة بالاستدامة وخفض الانبعاثات. وبناء على ذلك، يتوقع أن يشهد القطاع في المنطقة فترة من الإنفاق الانتقائي المدروس بدلا من التوسع واسع النطاق، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تعزز الكفاءة أو توفر مزايا تنافسية طويلة الأجل.

ورغم استمرار تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة التي دخلت مراحل الإنشاء بالفعل، فإن خطط المشاريع الجديدة ما زالت في مراحل الدراسة أو التصميم، مع توقعات بأن يتم إسناد نسبة محدودة فقط من العقود الجديدة خلال العام الحالي.

كما يشير هذا التوجه إلى تحول استراتيجي أوسع في القطاع يتمثل في الانتقال من مرحلة التوسع الراسمي